صراع الدولة والمجتمع في الثورة المصرية

إبراهيم الهضيبي
باحث سياسي

مقدمة:

بعد مرور أكثر من سنتين على خلع الرئيس مبارك، لا يزال السؤال قائمًاعن جواز تسمية الحراك المستمر في مصر "ثورة" ، إذ يذهب البعض إلى أنه محاولة (معيبة) للتحول الديمقراطي، ستؤدي (في أفضل الأحوال) لتداول السلطة بين أجنحة نفس النخبة الاقتصادية والاجتماعية المتحكمة، ويرى غيرهم أن الربيع تحول خريفًا بصعود الإسلاميين، ويصر آخرون على أن الحراك إنما استبدل بعض الوجوه من غير تغيير الهياكل ولا السياسات الجوهرية، على نحو يجعل إطلاق اسم الثورة مجافاة للحقيقة.

وهذه الآراء تتجاهل حقيقة هامة، وهي أن الحراك محل البحث لا يزال مستمرًّا، لم ينضب إنتاجه للتغيير، وإذا كانت التغييرات العميقة المرجوة (على مستوى بنية النظام الاقتصادي مثلًا) لم تأت بعد، فليس ثمة ما يدفع للحكم المتعجل بأنها لن تأتي، وليس ثمة ما يدعو لقصر النظر عليها، إذ ثمة صراعات قائمة يحسن الالتفات إليها، كالمتعلقة بطبيعة الدولة، والأسس التي يقوم عليها البناء المجتمعي، وهي صراعات أكثر جدية وعمقًا من تلك الدائرة على السلطة، بحيث يمكن الزعم أنها صراعات الثورة الرئيسة، لأنها المتعلقة بإعادة الجماهير للمشهد كمشاركين (لا مجرد مُفوضين كما هو في صراع السلطة)، والمتفق عليه في هذه الصراعات إلى حينه رفض (وربما تحطيم) الإجابات المفروضة والموروثة لأسئلة تتعلق، على سبيل المثال، بدور الدولة وطبيعتها وعلاقتها بالمجتمع والدين والاقتصاد، وبداية البحث عن بدائل ستتطور بالتفاعل المجتمعي والحراك التاريخي، لتؤتي ثمار الثورة كل حين.

تلك مسألة ينبغي النظر لها في سياق أعم يساعد على فهم أبعادها، فمثل "أي مكان آخر في العالم المستعمَر" كانت الدولة المصرية الحديثة التي تأسست وقت محمدعلي "هي التي تصنع الأمة" بوسائل عدة، منها "الوظائف الاقتصادية الضريبية للدولة

رؤية تركية
2013 - 8
134 - 115

لم تعرف مصر فكرة «الدولة الحديثة» قبل محمد علي، إذ كان تنظيم المجتمع قبله يتم من خلال مجموعة من الكيانات التقليدية، كان أهمها الطرق الصوفية التي أخذت في النمو من وقت الدولة الأيوبية

المرأة المصرية في ثورة 1919 ضد المحتل الانجليزي

وتخصيصها للموارد وتوظيف الناس في صفوفها المتضخمة، ويستكمل ذلك بنظام تعليم قومي ينتج كفاءات للتوظيف، وحقل ثقافي من وسائل الإعلام يعمل بلغة قومية معيارية،" وعملية "صناعة الأمة" تلك تعني السحق المتزايد للوجود الذاتي لأشكال التنظيم الاجتماعي المتداخل السابق عليها (على سبيل المثال من خلال تزايد الخلط بين مفهومي الشرعية والقانونية، وتزايد الاعتماد على قانون الدولة كمعيار أوحد للشرعية، ومن ثم تزايد الانضواء تحت سلطانها، وفرض المؤسسات الجديدة وإلزام الناس بها، كمؤسسة التعليم، والمؤسسة البيروقراطية، والمؤسسة الأمنية)، وصعود الانتماء لتلك الدولة -تدريجيًّا- كهوية مطلقة، وصناعة جماعة وطنية على هذا الأساس، نخبتها تتشكل -في الغالب- من خليط من المتنمين للجماعات الفرعية التقليدية المختلفة (الجغرافية والوظيفية والطبقية وغيرها)، بعد أن يعاد تصنيعهم في مؤسسات الدولة.

وتقابل الجماعات المختلفة هذا التأسيس الجديد بالمقاومة (وإن خفف وجود تمثيل متخيل لها في قمة الدولة من حدتها)، غير أن "سحر الدولة" مع عقلانيتها يخضع الفاعلين الاجتماعيين بشكل متزايد لسلطانها، إذ "بمجرد أن تؤسس الدولة أشكالًا للحكم من خلال تكنولوجيات الكتابة تكون قد أسست في نفس الوقت إمكانية أشكال التزوير والتقليد والمحاكاة لأداء قوتها،" أي أنها تضع الأنماط والأسس الحاكمة لمعارضتها والخروج عليها، والتي تأتي في

كان علماء الأزهر في طليعة الثوار ضد القوات الفرنسية، وتحركت معهم الجماهير من خلال تشابكات النقابات والطرق والعمد

طبقات متعددة إذا نزع أحدها وجد الذي يليه، ويصير جل أشكال المعارضة بذلك إشارة على الوقوع تحت سلطان الدولة، ومن ثم تساهم في إضفاء المزيد من الشرعية عليها، غير أن التآكل الكبير (الذي قد يصل في بعض الأحوال، لم تكن الحالة المصرية منها، للغياب التام) للدولة وقت الثورة يفتح آفاقًا واسعة لإعادة تعريف الشرعية من قبل أطراف كان تفاعلها مع الدولة وهياكلها (وبالتالي تأثرها بها) أقل، ووفق معايير غير قانونية، (مستمدة من تصورات لقيم دينية أو إنسانية متجاوزة)، فيؤسس ذلك لما يسميه المستشار البشري "شرعية الخروج على الشرعية"، ويبقى الصراع محتدمًا بين شرعية القانون وهيبة الدولة (أي العنف القانوني) من جهة، وبين الشرعية غير القانونية، المؤسسة لعنف مضاد (أي العنف الثوري) قائمًا لحين الوصول لنقطة توازن للقوى تستقر عندها الأمور أو تكاد.

توحد القوي الوطنية المصرية في مشهد ثورة 1919

وتناقش هذه الورقة أحد التجليات الرئيسة لصراعات الشرعية، بين الدولة بنخبتها وخطاباتها المتشكلة عبر قرنين من الزمان من جهة، والمجتمع المتحرك في المساحات المحررة بالثورة من جهة أخرى، وهو علاقة الدولة بالمجتمع.

2 – إعادة النظر في الدولة

لم تعرف مصر فكرة "الدولة الحديثة" قبل محمدعلي، إذ كان تنظيم المجتمع قبله يتم من خلال مجموعة من الكيانات التقليدية، كان أهمها الطرق الصوفية التي أخذت في

النمو من وقت الدولة الأيوبية (1174-1342م) وانضوى تحت لوائها عدد كبير من المصريين وخصصت لها أوقاف لا تكاد تحصر ، وأخذت في النمو حتى لاحظ كاتبو (وصف مصر) المصاحبون للحملة الفرنسية أن "قلة من المسلمين فقط هم الذين لا يتبعون أيًّا من هذه الطرق الصوفية، وثمة ظاهرة أخرى صاحبت الانتماء للطرق الصوفية ألا وهي انتماء الشخص الواحد إلى عدة طرق في آن واحد" ، وكان دورها رئيسًا في التنظيم الاجتماعي، والمؤسسة العلمية بالأزهر الشريف التي كانت في الفترة السابقة لحكم محمدعلي مركزًا للحراك العلمي والثقافي، خاصة في الفترة ما قبل 1790م، وكان علماؤها "النخبة" التي يلجأ إليها الحكام العثمانيون والمماليك طلبًا للشرعية ، وكان من نفوذها -على سبيل المثال- أنه لم يكن "يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا باطلاع (الإمام محمد الحفني - شيخ الأزهر بين سنتي 1757 و1767) وإذنه" ، ومؤسسة الأوقاف التي كانت ذات أهمية مركزية في التنظيم الاجتماعي إذ كانت مساحة الأرض الموقوفة وقت وصول علي للحكم "تزيد قليلًا عن خمس الأراضي الزراعية" بمصر وقتئذ ، خصص ريع أكثرها للتكفل بالخدمات الاجتماعية الرئيسة كالتعليم والصحة ، والكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي تولت منذ 1738 سلطة الفصل بين الأقباط الأرثوذكس والكاثوليك في الأحوال الشخصية ، وقد وجدت في التنظيم الاجتماعي مؤسسات أخرى

عبد الناصر في جلسة مع رجال الدين من الأزهر والحركة المصرية الإسلامية

كنقابات الحرفيين التي بلغ عددها في مطلع القرن التاسع عشر 64 نقابة "لكل منها شيخ هو الوسيط بينها وبين السلطة" والقائم على أمورها ، ونظم العمد والمشايخ، والمساجد، شاركت كلها في إدارة المجتمع.

وكانت العلاقات بين هذه المؤسسات متشابكة، فبحلول القرن السابع عشر تحول الأزهر "إلى ما يمكن أن نصفه على أساسه بأنه مؤسسة صوفية، وتصوف الكثير من شيوخه وعلمائه وطلابه" ، واستندت كلتا المؤسستين الأزهرية والصوفية إلى مؤسسة الوقف لتمويل أنشطتهما، وتعاظمت الروابط بين الطرق الصوفية والنقابات، فأنشئت -على سبيل المثال- طريقة صوفية للجزارين، وتقاطعت هذه المؤسسات جميعًا في مواقعها الجغرافية بالمؤسسات المحلية،

كالعمد والمساجد، فتداخلت بوظائفها المختلفة "لتحقيق غايات الجماعة في شؤونها المتعددة والمتنوعة والمتداخلة"، وكانت حركة المجتمع ناتجة عن مجمل هذه التداخلات، على نحو ظهر على سبيل المثال في مواجهة الحملة الفرنسية، فكان "علماء الأزهر في طليعة الثوار ضد القوات الفرنسية"، وتحركت معهم الجماهير من خلال تشابكات النقابات والطرق والعمد.

وانشغل محمدعلي-إبان وصوله للسلطة (1805-1848)- بتأمين حكمه عن طريق إنشاء دولة قوية، فأمم الأراضي الزراعية من المماليك (خصومه السياسيين) نازعًا معتمد نفوذهم، وأدخل العديد من الصناعات المملوكة للدولة، فأنشأ "نظامًا للتعليم الحديث لتوفير الكوادر المطلوبة للدولة لإدارة هذه الصناعات"، وانشغل بإنشاء جيش محترف، بلغ نصيبه ما يتراوح بين 33 و60٪ من الإنفاق السنوي في الفترة بين 1805 و1847 والتي تضاعف الدخل الحكومي فيها عشر مرات، وفي سنة 1822 بدأ "تمصير" الجيش بانضمام أربعة آلاف من المصريين المسلمين إليه، قبل أن يضم خلفه سعيد (1854-1863) الأقباط للجيش، وسط مقاومة شديدة للتجنيد من صفوف المصريين جميعًا باعتباره نوعًا من السخرة، غير أن المقاومة تلاشت تدريجيًّا، وفي هاتين المؤسستين -البيروقراطية والجيش- تشكلت الهوية المصرية، فكانت "الدولة المصرية هي المؤسسة التي قام على أكتافها بناء الجماعة السياسية المصرية"، وكانت الثورة العرابية من أهم تجليات هذا الوعي بالمصرية، ولم يكن غريبًا أن يأتي من إنتاج هذه الدولة، التي كانت سابقة في وجودها على الوعي بالمصرية مؤسسة له.

أسس علي حكمه على فكرة "الدولة الحديثة" ذات السيادة، التي تستبدل شرعيتها الواحدة بالشرعيات المتعددة للمجتمعات التقليدية، و"تقتحم المجتمع وتنظم العلاقات الاجتماعية وتستخرج الموارد وتستخدمها بطريقة محددة سلفًا" وأدى ذلك لتآكل المجال المشترك ودخول الدولة معركة السيادة مع المجتمع، وتبدت المعركة -على سبيل المثال- في الصراع على الأوقاف، التي كانت محكومة في الأساس بقاعدة شرعية تقول إن "شرط الواقف كنص الشارع"، فاحتمت بها من تدخل الدولة،

اســس سعد زغلــول لمرحلــة عمقت معنى «التمصير» في المجالات المختلفة لم يعن التسامي للمصرية التجاهل التام للانتمائين العربــي والإسلامي وإنمــا تراجعهما وإعادة تعريفهما

قبـل إصدار علي قـرارًا بإنشاء ديوان عمومي الأوقـاف سـنة 1835م لإخضـاع الأوقاف إداريًّا للدولة، ثم منع إنشاء الأوقاف الجديدة سـنة 1846م، وإلغاء الديوان ثم إعادته سنة 1851، وتحوله لنظارة سنة 1878، وعودته ديوانًـا سـنة 1884، ثم وزارة سـنة 1913، فيـما عكـس محـاولات مسـتمرة للتدخـل في "نظارة" الأوقاف، ثم تحول التدخل تدريجيًّا لـ"مصارف" الأوقاف، بقانون رقم 48 لسنة 1946 الذي سـمح بإلغاء الأوقاف القائمة، ثـم القانـون 547 لسـنة 1953 الـذي قصر النظارة عـلى الدولة وانتزعها من باقي النظار إلا لـو كـان الواقـف هـو نفـس الناظـر، ثم القانون 30 لسـنة 1957 الذي سمح لوزارة الأوقاف بتغيير المصارف، فصارت المؤسسـة الوقفية تابعة للدولة نظارة ومصارف.

وتـوازت "دولنة" الأوقـاف (أي نزعها من سـياقها الاجتماعـي ووظيفتها في التنظيم المجتمعـي وتحويلهـا لأداة للدولـة) مـع مسـارات موازيـة متعلقـة بالطـرق الصوفية (التـي بـدأ التدخـل فيهـا بإصـدار فرمانات اعتـماد شـيخ مشايـخ الطـرق، ثـم تدخـل الدولـة لـ"تحديد مجـالات السـلطة لكل من شيخ السـجادة البكرية وشـيخ الأزهر" سنة 1263هـ، ثم إصدار لائحة الطرق الصوفية في 1895م، فلائحـة 1903م، وتعديلاتهـا 1905م، وصولًا للقانون 118 لسنة 1976 الـذي أسـس التدخـل التنفيـذي للدولـة في المجلس الأعلى للطرق الصوفية، فاستحالت تنظيـمًا تابعًا للدولة)، والأزهر الشريف (بدأ بتدخـل الدولـة في تعيـين شـيخه بعـد وفـاة الشيـخ إبراهيـم الباجـوري سـنة 1860م، ثـم إعطـاء الملـك حـق تعيـين وعـزل القادة الدينيين بشكل دستوري في دستوري 1923 و1930، ووصولًا لقانون 103 لسنة 1961 الذي أحال الأزهر جامعة حكومية وشـيخه موظفًـا تابعًـا للدولـة)، ونقابـات الحرفيـين (بـدأ باحتكـار الدولة للخامات والتسـويق، ثـم جمع الحرفيـين للعمـل بالجـبر في المصانع الحربيـة، ثم إلغاء صلاحيات شـيوخ الحرف في جمع الضرائب والقضاء والتأديب رسـميًّا في عهـد سـعيد)، ولم يكـن الوضـع مغايـرًا فيما يتعلق بنظام العمـد وغيره من التنظيمات الاجتماعيـة، حتـى المسـاجد التـي كانـت "فضـاء" متجـاوزًا في سـيادته للدولة أممت (بتشريعات متلاحقة، بدءًا من القانون 272 لسنة 1959 الذي أسس لتبعية أئمة المساجد "ذات الأهمية الخاصـة" لرئيس الجمهورية، مـرورًا بالقانون 89 لسـنة 1964 الذي منح وزير الأوقاف حق تعيين أئمة المسـاجد التي آلت للـوزارة في جملة انتقـال الأوقاف إليها، ثـم إضافة فقـرة تمنـح الوزيـر الإداري دون الجهـات الشرعيـة حـق تعريـف "الـشروط الواجـب توافرها في الأشـخاص الذين يحق

لهم ممارسة الخطابة بالمساجد"، ثم أضيفت بالقانون 238 لسنة 1996 فقرة مماثلة تتعلق بالدروس الدينية وتعاقب مخالفي القانون بالحبس والغرامة) غير أنها ظلت فضاء أكثر رحابة من غيره، لأن المساجد غير الرسمية، التي كانت في منأى عن سلطان الدولة ظلت تمثل غالبية المساجد (أكثر من تسعة أعشارها)، غير أن ذلك قصر المساجد على الخاضعة للسلطان السياسي للدولة والخارجة عن كل أشكال التنظيم الشرعي والإداري.

سيطرت الدولة بهذا النفوذ الجديد على الموارد الاقتصادية، بتمكنها من مؤسسة الأوقاف، وتأميم الأراضي الزراعية (إلا ما كان مملوكًا لأسرة علي) مع اعتمادها في استغلالها "على طبقة الوسطاء والملتزمين" الذين حرصوا على إرضائها حفاظا على أرزاقهم، فكانت الدولة -إلى حد بعيد- مستقلة عن المجتمع بعد أن سلبته تدريجيًّا أسباب قوته، وصارت تتحرك في مشروعها لتحديثه وإعادة تعريفه وفق إرادتها الفوقية، وكانت مصر وقتئذ على هامش النظام الاقتصادي العالمي المركنتالي/ التجاري؛ لم تكن تنتج ما تصدره للعالم (تمثل النشاط الاقتصادي الرئيس قبلها في الزراعة والحرف اليدوية التي دمرتها الدولة) وبالتالي كان العجز مميزًا لميزانها التجاري، فسلكت مسار التحديث، وأنشأت مشروعات للري ضاعفت مساحة الأراضي الزراعية، وفرضت على المزارعين محاصيل بعينها، اشترتها منهم بأسعار منخفضة، ثم أعادت بيعها في السوق المحلي أو الخارجي، وقد

توازت ثورة 1919 مع تغييرات اقتصادية واجتماعية مهمّة، إذ أدت السنوات الأولى للاحتلال الإنجليزي إلى تعميق اعتماد مصر على تصدير القطن، فزادت الاستثمارات في القطاع الزراعي، ولم تتجه الاستثمارات للصناعات المرتبطة به كالنسيج

أدى هذا التنظيم لطفرة كبيرة في الصادرات (خاصة القطن)، على نحو هدد مصالح الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا) فأجبروا محمدعلي عسكريًّا على التراجع في 1840، واقتصر نفوذ مصر بعدها على السودان.

وقد أدى هذا إلى لتراجع التدريجي لدور الدولة وتنامي دور طبقة الملاك بدءًا من سنة 1838، إذ اقتصر دور الدولة -المحكومة بالنظام العالمي التجاري- على "تشجيع التصدير وبناء البنية التحتية اللازمة لتعظيم إنتاج القطن" فتنامت صادرات القطن مستفيدة من الحرب الأهلية في أمريكا التي عطلت الصناعة هناك، واستقدم العبيد للمشاركة في الأنشطة الزراعية، بدءًا من 1840 بقرابة 5000 عبد، ووصولًا لما بين 25 و30 ألف سنويًّا للمشاركة في الفترة من 1860 إلى 1865 ، وقد استخدم الخديو إسماعيل (1863-1879) عوائد هذا التصدير في مشروع تحديث القاهرة على النمط الفرنسي، في إطار محاولة أعم لتغيير "نمط حياة الإنسان المصري... غيّر التقويم

من الهجري إلى الميلادي، وغيّر الساعة من العربي إلى الإفرنجي، وغيّر الأزياء، وغيّر نمط المعيشة" ، وقد استنفد مشروع إسماعيل موارد ضخمة، حاول في البدء توفيرها بتمليك الأراضي لمن يدفع ضريبتها الزراعية مقدمًا لخمس سنوات، غير أن عودة الإنتاج الأمريكي مع انتهاء الحرب الأهلية أدى إلى تراجع كبير في العوائد سقطت مصر معه في وحل الديون، فصدرت عدة لوائح "تبيح حق الملكية والتأجير والانتفاع والتوريث" في الأراضي الزراعية مقابل أموال تحصل عليها الدولة ، غير أن ذلك لم يكفها لتسديد الديون، فاضطرت لبيع أسهمها في قناة السويس للبريطانيين، وتزايد -بالتالي- النفوذ الأجنبي على الصعيد الاقتصادي، متوازيًا مع تناميه على الأصعدة السياسية والثقافية، على الأخص بسبب النظام التعليمي الحديث والبعثات التعليمية لأوروبا، التي أنتجت "نخبة ثقافية حداثية" .

كانت الثمرة الأهم للحقبة الناصرية هي ما أتاحته «من حراك اجتماعي سمح للشرائح الدنيا والمستضعفة من المجتمع المصري بالصعود إلى سطح الحياة

وهكذا، ومن خلال سياسات محمدعلي ومن تلاه، نشأت دولة مصرية حديثة، ذات سيادة، صلبها جيش نظامي محترف وجهاز بيروقراطي راسخ التقاليد، أسسوا للوعي بالمصرية، غير أن بناء هذه المؤسسات جاء على حساب المؤسسات التقليدية، لأن الدولة الحديثة -كما يقول المستشار البشري- عملت "على تصفية مؤسسات المجتمع التقليدية، ليس لإحلال المؤسسات الأهلية الشعبية الجديدة محلها، ولكن لإحلال السيطرة المركزية للدولة الحديثة محلها، وهي قضت تباعًا على التكوينات الأهلية التقليدية لا لتفسح لتكوينات شعبية أهلية أحدث وأكفأ من حيث الإدارة اللامركزية واتخاذ القرارات الذاتية، ولكنها قضت على القديم لتنهي الوجود الذاتي لمؤسسات تعتمد على فكر وأعراف وصلات اجتماعية راسخة، ولتنشئ واجهات مؤسسات حديثة تنشأ وتعمل تحت الهيمنة السيادية لجهاز الدولة القابض."

قادت دولة محمدعلي حركة التحديث، فحاولت "النهضة بالمجتمع المصري وإشاعة روح التجديد فيه وإرساء أسس بناء الجامعة الوطنية السياسية" ، واحتكرت -بنخبها التي أنتجتها البيروقراطية والجيش- صياغة تصورات المستقبل، باستقلال عن الإرادة المجتمعية، وخضعت -في أوقات عديدة- لضغوط من الخارج، تبدت في صور اقتصادية واجتماعية، أدت لتآكل استقلالهم عن هذا "الخارج"، كما أن توجهات هذه النخبة تغيرت كثيرًا خلال القرن التاسع عشر، بسبب البعثات الخارجية، "التي كانت تتجه في غالبها إلى ما يمكن تسميته وقتها بالصنائع كالطب والهندسة، أما العلوم الإنسانية فكانت البعثات فيها جد قليلة" وقت محمدعلي، الذي كان يحرص

على "تسليح جنده المصريين بالجانب الديني وتأكيد فكرة الجهاد في الدعوة بينهم، وتعيين الوعاظ لهم من الأزهر ، ثم تغير الأمر مع محمد سعيد وإسماعيل، إذ كثرت البعثات في العلوم الإنسانية، بمعنى أن "محاكاة الغرب" والتعلم منه انتقلت من خانة البضائع (أو التكنولوجيا) إلى الأفكار، وقد سلكت هذه النخبة -بانحيازاتها المتعلقة بمواقعها الاجتماعية، وبعلاقاتها بالغرب- مسارات متصلة بعلاقة الدولة بالاقتصاد والدين والمجتمع، تطورت بحركة التاريخ حتى وصلت إلى الصورة التي كانت عليها مصر غداة الثورة.

وكانت "ثورات" 1881 و1919 و1952 (إن جاز تسميتها بذلك) أهم محطات هذا التطور؛ قاد الأولى أحمد عرابي (ابن الجيش المصري)، وتمثلت مطالبها في شعار مصر للمصريين، الذي كان "يواجه استبداد الخديو والنفوذ الغربي المقتحم أرض الوطن" فكانت "أول تعبير عن حركة وطنية مصرية" ، وكانت -في أحد أهم أبعادها- نجاحًا لمشروع الهوية المصرية الذي أطلقته دولة علي؛ إذ جاءت متوجة لجهود سابقة في التمصير تمثلت -على سبيل المثال- في إلغاء الجزية واستبدال التجنيد الإجباري للمصريين جميعًا -بقطع النظر عن الدين- بها سنة 1855، و"تمصير القضاء الشرعي" بتعيين القضاة من قبل الوالي محمد سعيد بدل الخليفة العثماني في نفس السنة ، وتعريب رفاعة الطهطاوي صحيفة الوقائع المصرية عند توليه إدارتها بعدما كانت التركية لغتها

لم يسع جمال عبدالناصر لتقوية المجتمع إزاء الدولة، وإنما عمّق سيطرة الأخيرة باحتكارها عوامل القوة «احتكارًا لا يسمح بالشراكة فيه»

الرئيسة ، وإنشاء أول مجلس نيابي مصري -وإن بغير سلطات تشريعية جادة- سنة 1866، وتحول اللغة العربية إلى لغة رسمية للمخاطبات الحكومية سنة 1869، وتعيين قضاة من الأقباط في المحاكم خلال حكم الخديو إسماعيل بالتزامن مع إنشاء المحاكم الحديثة، بحيث "صار قضاء مصريًّا يخضع له المصريون عامة على أساس الجامعة الوطنية" ، وإنشاء الحزب الوطني الأهلي في 1879 على أرضية مصرية داعيًا "من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها (أن) ينضم لهذا الحزب فإنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات."

وكانت مطالبات الثورة نابعة من هذا السياق التمصيري، إذ تمثلت في إعادة المجلس النيابي (الذي حل سنة 1879)، ووضع دستور لمصر، ومساواة ضباط الجيش من المصريين بنظرائهم من الأتراك والقوقاز ، غير أنها لم تضع الهوية المصرية مقابل الانتماءات الأعم (العربية والإسلامية مثلًا)، فلم يطرح شعار مصر للمصريين "بوصفه شعار انفصال عن جماعة أشمل" ، بل كان تمايزًا في إطار هذه الجماعة الأعم، كما يظهر في الحرص على العربية، وفي المحاولات المصرية لتقنين الشريعة، التي جاءت كرد فعل "مصري" لمجلة الأحكام العدلية الصادرة

من الباب العالي سنة 1876 ، وتمثلت في لجان ترأسها محمد قدري باشا -وزير الحقانية- انتهت بإصدار مجموعة من القوانين سنة 1883، "نصت في مادتها الأولى على أنها لا تنفي أي حق مقرر في الشريعة الإسلامية" ، ويتجلى معنى "التمصير" الذي كان سائدًا وقتئذ في قرار الخديو إسماعيل تعيين الشيخ محمد مهدي العباسي (الحنفي) شيخًا للأزهر (الذي تناوب قبل ذلك الشافعية والمالكية على مشيخته) ليوكل إليه -مع المشيخة- منصب الإفتاء، الذي كان "يتعين أن يكون وفق المذهب السائد في الدولة العثمانية" ، وذلك ليمصر الدار ويقطع صلتها تدريجيًّا بالباب العالي، وكذلك في سعي الحزب الوطني من خلال برنامجه الموازنة بين "الإقرار بصلة مصر بالدولة العثمانية من حيث إمامتها للمسلمين واستحقاق الخراج والمساعدة العسكرية، مع المحافظة على امتيازات مصر الوطنية ومقاومة أية محاولة لجعل مصر ولاية عثمانية"، وأما ما بدا في الوطنية المصرية من انحصار فإنه -كما يذهب المستشار البشري- أتى "بسبب عجز الكيانات الأشمل عن مؤازرة هذه المصرية المكافحة، سواء كانت هذه الكيانات الأشمل قائمة فعلًا، كالعثمانية، أو محتملة الوجود تاريخيًّا كالعربية" .

ثاني المحطات قادها سعد زغلول (ابن البيروقراطية، الذي عمل في نظارة الداخلية، ثم وكيلًا للنيابة، فرئيسًا لها، ولم يكن "مفكرًا صاحب نظرية..ولكنه كان رجل دولة")، الذي أسس لمرحلة عمقت معنى "التمصير" في المجالات المختلفة، ومرر قانونًا يمنع

سعي الحزب الوطني من خلال برنامجه الموازنة بين «الإقرار بصلة مصر بالدولة العثمانية من حيث إمامتها للمسلمين واستحقاق الخراج والمساعدة العسكرية، مع المحافظة على امتيازات مصر الوطنية ومقاومة أية محاولة لجعل مصر ولاية عثمانية»

تملك الأجانب للأراضي، وقد كانت تلك "المصرية" متعالية -للمرة الأولى- عن الانتماءات الأخرى للجماعة الوطنية، بحيث صارت الهوية الأساسية، لأسباب تتعلق بالسياق العالمي الحاكم بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والتي انتهت بهزيمة الدولة العثمانية وتشظي أراضيها وظهور القوميات البديلة (كالقومية التركية في قلب الخلافة في إسطنبول، والعربية في شبه الجزيرة العربية)، فلم يعد تيار الوطنية الإسلامية "يجد جماعة أو كيانًا أشمل يدعو لربط حركته المصرية به" ، وأخرى تتعلق بالسياق المحلي كاستمرار عمليات التحديث و"دولنة" مؤسسات المجتمع -ومنها الأزهر والكنيسة- على نحو جعلها تابعتين للدولة المطلقة، ومن ثم أعيد تعريف العلاقة بين الهويات المختلفة لا على أساس التوازن وإنما على أساس تسامي "المصرية" عما سواها.

ولم يعن هذا التسامي للمصرية التجاهل التام للانتمائين العربي والإسلامي وإنما تراجعهما وإعادة تعريفهما، فقد ناقشت

شارك العمال والفلاحون مع القطاعات المجتمعية الأخرى في ثورة 1919، وقدموا معظم الشهداء الذين وصل عددهم إلى ثلاثة آلاف، وقد ساعد على ارتباط النضالين الوطني والعمالي أن رأس المال كان أجنبيًا في معظمه، وأن الأحزاب المصرية تفاعلت بشكل كبير مع الحركة العمالية

لجنة وضع دستور 1923 مسألة النص فيه على دين الدولة، "وتمت الموافقة بالإجماع على نص يقول الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وعلى نص آخر يقول اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، ثم تقرر دمج هذين النصين في نص واحد" في لجنة مكونة من 18 عضوًا منهم سبعة من الأقباط المدنيين والشيخ محمد بخيت والأنبا يؤانس . وقد كان مرد التراجع -في إطار تلك النصوص- للتغييرات في المؤسسات العلمية الشرعية، من حيث علاقتها بالدولة كما سبق، ومن حيث انضباط منهجيتها في إطار تشظيها والتراجع التدريجي لانضباطها المنهجي الذي بدأ مع نهايات القرن التاسع عشر.

وقد توازت تلك الثورة مع تغييرات اقتصادية واجتماعية مهمة، إذ كانت السنوات الأولى للاحتلال الإنجليزي قد أدت لتعميق اعتماد مصر على تصدير القطن (زاد التصدير من 3 مليون قنطار سنة 1879 إلى 8 مليون سنة 1913) فزادت الاستثمارات في القطاع الزراعي، ولم تتجه الاستثمارات للصناعات المرتبطة به -كالنسيج- رغم انهيار الأسعار العالمية للقطن (سقطت من 22 دولارًا للقنطار سنة 1870 إلى 7 دولارات سنة 1897) بسبب رفض اللورد كرومر ، وقد استخدمت عائدات هذا القطن في مد المرافق العامة، عن طريق استخدام العمالة المصرية "بأجور متدنية، ويوم عمل من 13 إلى 17 ساعة، في ظل غياب تام لأي قوانين للعمل" في مقابل تولي الأجانب الوظائف الإشرافية في ظروف أفضل كثيرًا، الأمر الذي زاد من الغضب على "الأجنبي" ومن ثم تنامي الشعور الوطني بين طبقات العمال، وشارك العمال والفلاحون مع القطاعات المجتمعية الأخرى في ثورة 1919، وقدموا معظم الشهداء الذين وصل عددهم إلى ثلاثة آلاف، وقد ساعد على ارتباط النضالين الوطني والعمالي أن رأس المال كان أجنبيًا في معظمه، وأن الأحزاب المصرية تفاعلت بشكل كبير مع الحركة العمالية، فجعل الحزب الوطني -على سبيل المثال- "ترقية الطبقة العاملة أدبيًا وماديًا" ضمن أهدافه الرئيسة.

ثم إن الركود الكبير السابق للحرب العالمية الأولى، والقيود على التصدير التي فرضتها بريطانيا خلال الحرب، كان لهما بالغ الأثر على الصادرات المصرية، ومن ثم على الاقتصاد المصري المعتمد على التصدير، إذ بلغت نسبة الزيادة في الأسعار خلال فترة الحرب ما بين ٪81 و٪195، "إلى جانب توقف التجارة الخارجية، وتصفية عدد كبير من الأجانب لأعمالهم، وتجميد المشروعات، فاستفحلت البطالة" وتحمل فقراء الريف

ثورة 25 يناير والتي كانت بوابة الشعب المصري نحو الحرية

والمدن، ثم الطبقة المتوسطة في الحضر ثمن هذا التراجع الاقتصادي، الذي كان من نتائجه إعادة التفكير في اعتماد الاقتصاد على قاطرة واحدة هي تصدير القطن.

كان نتيجة ذلك أن اتجه الاهتمام في العقد الثاني من القرن العشرين، وفي أعقاب الثورة، للصناعة المستندة إلى رأس المال الوطني، وكانت أهم ثمار ذلك التحول إنشاء بنك مصر سنة 1920 (لتمويل الأنشطة الصناعية)، واتحاد الصناعات بالقطر المصري، الذي ضم 90 عضوًا برؤوس أموال بلغت 40 مليون جنيه، يستخدمون 150 ألف عامل- ٪97 منهم مصريون، وتطورت صناعات مثل النسيج (وكانت الصناعة الوحيدة كثيفة العمالة) والصناعات الغذائية، وبعض الصناعات الموسمية المرتبطة بالزراعة، وانعكس تنوع النخبة على التركيبات البرلمانات التالية، حيث شارك رجال الصناعة ملاك الأراضي -باعتبارهم النخبة التقليدية- حيازة مقاعدها ، وبينما استفادت تلك النخبة من سياسات التمصير وتنوع الأنشطة الاقتصادية فإن ذلك لم يؤثر كثيرًا في البنية الاجتماعية، إذ كان رجال الصناعة -في كثير من الأحوال- هم ملاك الأراضي، تحولوا للصناعة مع وضع الحكومة حدًّا أقصى لملكية الأراضي بغرض تشجيع الاستثمار في الصناعة بدل الزراعة (تشير بعض الدراسات إلى أن 12 ألف أسرة امتلكت ٪50 من الأراضي الزراعية، وأن 11 ألف منهم امتلكوا ٪40 من أسهم الشركات الصناعية)، غير أن الفوارق الاجتماعية ظلت كبيرة؛ ففي عام 1950 كان ٪0.1 من المصريين يمتلكون أكثر من ٪20 من الأراضي الزراعية، فيما يمتلك ٪95 منهم ٪35 فقط من الأرض ، وربما كان الفارق الرئيس هو إيجاد طبقة عاملة مصرية -بالمعنى

الثورة رفضت النموذج السائد للنخب السياسية، إذ لم تعد تجد في نخب الدولة الشرعية التمثيلية اللازمة، غير أنها لم تقدم بعد البديل الصالح، وذلك لغياب المنصات الصالحة لإفرازه، ومنها المحليات والنقابات

الحقيقي لها، المرتبط بالصناعة- للمرة الأولى، ومن ثم ظهور محاولات متعددة لتنظيم العمال، لم يكتب لأيها التوفيق؛ لأن الأولوية كانت للوطني على حساب العمالي، وكان سعد زغلول -على سبيل المثال- شديد النقد للحركة العمالية.

كان جمال عبد الناصر (ابن الجيش المصري، وعضو تنظيم الضباط الأحرار) هو بطل ثالث محطات تطور الدولة المصرية، إذ قدم إلى السلطة في أعقاب انقلاب عسكري سنة 1952، ثم أحدث "ثورة" في توزيع الثروة وفي علاقة مصر بـ"الخارج"، وقد اتسمت تلك الحقبة بالتمكن الكامل للمصرية في إطار جامعة عربية (تراجعت مع خلفائه في الحكم لتقتصر على المصرية المطلقة)، وبقاء الإسلامية كإطار انتمائي جامع خادم للمشروع السياسي للدولة (كما في موقف ناصر من اعتبار الحج "مؤتمرًا سياسيًّا عامًّا ينتج قوة سياسية ضخمة"، وذكره الدين 55 مرة في 834 خطابًا ألقاها في سنين حكمه، في جلها تعامل معه باعتباره "عنصرًا من عناصر دفع التنمية الشاملة"، وذكره خمس مرات في وثائق الحقبة الناصرية باعتباره عنصرًا من عناصر التغيير الاجتماعي المنشود) مع تراجعها كإطار ناظم للقيم والتشريعات والهياكل (كما ظهر في إلغاء المحاكم الشرعية 1955 على نحو فصم "عروة العلاقة التي كانت تربط رجال الشريعة من خريجي الأزهر الشريف بالحياة القانونية العملية"، و"وضع الأوقاف الخيرية تحت سيطرة وزارة الأوقاف" في النظارة والمصارف بالقانونين 237 لسنة 1953 و547 لسنة 1953، وتوكيد إخضاع الأزهر لسلطان الدولة بتمرير القانون 103 لسنة 1961 في جلسة لمجلس الأمة غاب عنها 179 عضوًا مع تهديد الحضور على لسان أنور السادات وفي حضور كمال الدين حسين وكمال رفعت -بحسب رواية فتحي رضوان- بأن يداسوا بالأقدام إن وقفوا أمام تمرير القانون) .

وظهر الإنجاز الأكبر للمرحلة الناصرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إذ بينما اقتصرت الثورة في البداية على "دعاوى فضفاضة للاستقلال والتنمية والعدالة الاجتماعية" فإن تطورات الأحداث دفعتها لإدخال تغييرات جوهرية على بنية الاقتصاد جعلته يدار بشكل "تسلطي وشديد المركزية" من أجل تحقيق هذه الأهداف، بعد أن فشلت محاولات الاعتماد على القطاع الخاص التي تمثلت في تشجيع الصناعة عن طريق فرض قيود إضافية على تملك الأراضي الزراعية (جعلت حدها الأقصى 200 فدان

كانت الثمرة الأهم للحقبة الناصرية هي ما أتاحته "من حراك اجتماعي سمح للشرائح الدنيا والمستضعفة من المجتمع المصري بالصعود إلى سطح الحياة"

في سبتمبر 1952، ثم 100 فدان في 1961، فـ 50 فدان للفرد و200 للأسرة في 1969)، وفرض ضرائب على القطاع الزراعي بغرض استثمارها في أنشطة صناعية، وطلب دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وصدور القوانين 120 لسنة 1952، و156 لسنة 1953، و26 لسنة 1954 مخففة من القيود على حيازة غير أغلبية أسهم الشركات الصناعية، وصلت للسماح بتمليكهم 100٪ من الأسهم .

وخلال تلك السنوات الأولى من الحقبة الناصرية كان إسهام القطاع العام مقتصرًا على 13٪ من إجمالي الناتج القومي، غير أن رأس المال بدأ في الانسحاب تدريجيًّا بسبب الاضطراب السياسي، والخوف من تمدد التأميم من الأراضي الزراعية إلى غيره، فدفع ذلك النظام" لموجة من التأميمات بدأت سنة 1956 (مدفوعة بالصراع السياسي لتمويل بناء السد العالي، وشملت جل الأصول الفرنسية والبريطانية في أعقاب العدوان الثلاثي) وتنامت لتوجد قطاعًا عامًّا ضخمًا في الستينيات" ، وحاولت الدولة تعميق الاستقلال الاقتصادي عن الخارج بالاستثمار في صناعات كالنسيج لتقليل الاستيراد وربط ذلك بزراعة القطن وتطوير صناعات الحديد، وأوجد ذلك حاجة لتضخم الجهاز الإداري المسؤول عن إدارة القطاع العام، فصارت أكثر من نصف القوى العاملة في غير الزراعة موظفة حكوميًّا ، وتراجعت فكرة السوق (شبه) الحر، ولجأت مصر إلى لاقتصاد المخطط مركزيًّا، ووضعت أولى خططه سنة 1957 ورفعت الاستثمار في ثلاثة سنوات من 2 مليون جنيه إلى 49.3 مليون سنة 1960، وتضخمت في الفترة ذاتها القوى العاملة بنسبة 8.5٪ سنويًّا، وتضاعف الاستثمار في الصناعة بنسبة 82٪ خلال عشر سنوات، كان التركيز خلالها على الصناعات الثقيلة كالحديد والإسمنت والأسمدة، ثم نص دستور 1961 على أن الشعب يسيطر على كل أدوات الإنتاج، و"عينت النخبة العسكرية نفسها نائبًا عن الشعب في تلك السيطرة" مع افتقادها الكفاءة والخبرة اللازمتين لذلك، فأدى ذلك إلى غياب الفاعلية عن مؤسسات القطاع العام، وترهل الجهاز الحكومي في ظل غياب الكفاءة.

كانت الثمرة الأهم للحقبة الناصرية هي ما أتاحته "من حراك اجتماعي سمح للشرائح الدنيا والمستضعفة من المجتمع المصري بالصعود إلى سطح الحياة" من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية للمواطنين، وفرض حد أدنى للأجور، بالإضافة لتآكل فجوات الدخل، إذ اتسع نطاق التعليم بزيادة عدد الطلبة المقيدين بالمدارس من 181789 في 1952 إلى 796411 في 1976، بمتوسط زيادة 14٪

سنويًّا، كما ظهر ذلك في الجامعات التي كانت نسبة زيادة القيد فيها ٪32 سنويًّا، انخفضت نسبة فقراء الريف من ٪35 في 1958 إلى ٪27 في 1964، كما انخفضت نسبة فقراء الحضر من ٪30 إلى ٪27.8 في الفترة ذاتها، وزادت نسبة الأجور إلى إجمالي الدخل من ٪38 في 1950 إلى ٪50 سنة 1967.

وبالرغم من تلك التغييرات الهامة في الاقتصاد، المتمثلة في التدخل الجدي للدولة لضمان عدالة التوزيع، ومحاولة الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد متوازن يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن عبد الناصر لم يسع لتقوية المجتمع إزاء الدولة، وإنما عمق سيطرة الأخيرة باحتكارها عوامل القوة "احتكارًا لا يسمح بالشراكة فيه، مع شعور عجيب بأنها يوم تسمح بمشاركة الآخرين من أبنائها في تملك عوامل القوة وأدواتها سينهار نظامها الداخلي،" وكانت "العسكرة" من أهم ملامح تقوية الدولة، إذ تمت تنحية جناحها المدني المتمثل في البيروقراطية (المشابه ربما لزغلول)، وتولى العسكر زمام الأمور في جل مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام، كما ألغت الدولة الأحزاب القائمة واعتمدت نظام الحزب الواحد، ولعل هذا كان العامل الرئيس الذي مكن السادات من التراجع عن السياسات الاجتماعية لعبد الناصر بدءًا من سنة 1974 بغير مقاومة تذكر، إذ كانت السياسات تقرر بإرادة فوقية، وتفرض بعصا الدولة القوية.

وهكذا، وعلى مدار قرنين من الزمان، شهدت مصر تحولات مهمة، كان أصلها إيجاد الدولة الحديثة وقت محمدعلي، وأهم ثمارها "التمصير"، وسيطرة الدولة، وإعادة تعريف وظائف المؤسسات المجتمعية، وتغير مستمر في علاقة الدولة بكل من الدين والاقتصاد، وتكتسب تلك المقدمة الطويلة أهميتها من أن تلك الثمار -بل وربما الأصل- لم تزل محل جدل في المجتمع المصري، ولا تزال المواقف المختلفة منها تؤثر بشكل كبير في تطور الأحداث في مصر بعد الثورة، على النحو الذي ستفصل فيه الأقسام التالية من هذه الورقة.

كانت الدولة المصرية هي المُشَكِّل الرئيس لهوية الأمة المصرية، ولم يكن غريبًا بالتالي أن يكون جهازها البيروقراطي صاحب الدور الأكبر في إنتاج النخب السياسية وقيادات "الحركة الوطنية" في مصر

تحدي نخبة الدولة والبحث عن بديل

كانت الدولة المصرية -كما سبق- هي المُشَكِّل الرئيس لهوية الأمة المصرية، ولم يكن غريبًا بالتالي أن يكون جهازها البيروقراطي صاحب الدور الأكبر في إنتاج النخب السياسية وقيادات "الحركة الوطنية" في مصر، سواء من كان في الحكم منهم أو المعارضة، ومع تزايد "دولنة" مؤسسات المجتمع، تحولت هيمنة الدولة -بحلول نظام عبد الناصر- إلى ما يشبه الاحتكار، إذ تزايد الاعتماد على رجال الجيش والبيروقراطية في سائر المناصب السياسية كالوزارات

والمحافظات، بل ودعمت الدولة ترشح الكثير منهم للبرلمان بغرفتيه، وهو ما استمر -مع بعض الفوارق، أهمها تبادل الأدوار بين العسكريين والبيروقراطيين في المراحل المختلفة- إلى العقد الأخير من حكم مبارك.

إذ كانت من الثمار الطبيعية للمسار النيوليبرالي "التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحوكمة (تحالف أوسع من الدولة والعناصر الأهم في المجتمع؛ تحديدًا رجال الأعمال)"

وقد توازى هذا مع تطورات مهمة في مسارين، أولهما تزايد تبعية مؤسسات الدولة للإرادة الشخصية للرئيس، بشرط انتمائه لها وقدومه منها لأسباب أولها طول البقاء على قمة الدولة، ومن ثم حلول "العلاقات الشخصية محل علاقات العمل الموضوعية"، وثانيها التغييرات القانونية التي مكنت من تطويع البيروقراطية، كالقانون 203 لسنة 1991 الذي حول "المؤسسات المشرفة على شركات القطاع العام الإنتاجية إلى شركات قابضة، ومنحها شكل الشركة، ثم جمع كل هذه الشركات من جميع أنواعها وتخصصاتها... تحت أمرة وزير واحد،" والقوانين 23 لسنة 1994 و20 لسنة 1998 التي انتقصت من مهنية جهاز الشرطة وجعلت استمرار الشرطي في وظيفته معتمدًا على رضا القيادة السياسية عنه، والقانون 142 لسنة 1994 الذي "جعل اختيار العمداء بالتعيين لا الانتخاب" فرسخ تبعية الجهاز الإداري بالجامعات للسلطة السياسية، وغيرها من القوانين التي زادت من أهمية الولاء السياسي في الجهاز البيروقراطي، فانتقصت من قدر المهنية فيه، ومن قدرة صغار موظفيه على الاحتكام للوائح والقوانين مقابل انصياعهم لتعليمات كبار الموظفين الذين تم تمكينهم على نحو غير مسبوق.

تزامن ذلك مع تنامي الأنشطة الاقتصادية غير العسكرية للجيش منذ عصر السادات، بدءًا من إنشاء "جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" الذي أقام مشروعات غير عسكرية، ومرورًا بممارسة النشاط الاقتصادي "في مجالات كثيرة بدءًا من المقاولات... والخدمات... إلى الزراعة وتربية الدواجن والمواشي... إلى الصناعات (الاستهلاكية)" ووصولًا لإنشاء جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة، وتحكم المؤسسات العسكرية في قرابة ثلث الاقتصاد المصري، ثم جاءت المرحلة التالية بدخول المؤسسة العسكرية في "شراكات إستراتيجية" مع رجال الأعمال خلال سنوات حكم مبارك، وبتنامي المصالح المشتركة بين كبار البيروقراطيين ورجال الأعمال، بدءًا من تنامي دور رجال الأعمال مع سياسات الانفتاح الساداتية، ومرورًا ببرامج إعادة هيكلة الاقتصاد التي طرحت منذ نهاية الثمانينيات والفساد الذي شاب عمليات الخصخصة (التي استثنيت منها كل مؤسسات القوات المسلحة التجارية والصناعية غير العسكرية) مؤديًا لصعود طبقة من رجال الأعمال القريبين من دوائر الحكم (مع ضمان مناصب مربحة للعسكريين المتقاعدين في تلك المؤسسات)،

ووصولًا لعودة جمال نجل الرئيس مبارك ومساهمته في إنشاء لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم، والتي تحولت إلى منصة للتفاعل بين رجال البيروقراطية ورجال الأعمال.

أثرت تلك التغيرات في كيفية صناعة النخبة، إذ كانت من الثمار الطبيعية للمسار النيوليبرالي "التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحوكمة (تحالف أوسع من الدولة والعناصر الأهم في المجتمع؛ تحديدًا رجال الأعمال)" فأدى ذلك لمشاركة رجال الأعمال في الحكم، الأمر الذي ظهر جليًّا بدءًا من 2003 في مؤتمر الحزب الوطني، ثم 2004 في حكومة الدكتور أحمد نظيف، التي اختير فيها رجل الأعمال رشيد محمد رشيد وزيرًا للتجارة الخارجية والصناعة في "خطوة جديدة لم يشاهد مثلها منذ ثورة 1952"، تبعها تعيين ستة رجال أعمال في الحكومة التالية، وتراجع دور العسكريين مقابل رجال الأعمال في العديد من مناصب البيروقراطية (الأمر الذي حاولت القوات المسلحة عكسه بالمسارعة باسترداد المواقع وإزاحة بعض رجال الأعمال غير المرتبطين بمصالح معها وحبسهم في أعقاب الثورة، مع بقاء النظام المعتمد على مصالحهما معًا)، وقد انعكس هذا الأمر كذلك على القوى المعارضة، التي شهدت صعودًا كبيرًا لرجال الأعمال، لا في الأحزاب الـ"ليبرالية" التي يمكن توقع ذلك فيها فحسب (تولي محمود أباظة ثم السيد البدوي رئاسة حزب الوفد مثلًا)، وإنما لدى الأطراف الإسلامية كذلك (بالصعود الكبير لتيار رجال الأعمال في تنظيم الإخوان على سبيل المثال)، فكانت النخبة -عشية الثورة- مكونة من رجال الدولة و"المحاسيب" من رجال الأعمال.

لم يكن المجتمع قادرًا على إفراز نخب تمثل سياسيًّا تياراته المختلفة، إذ كان الضمور والشلل اللذان أصابا مؤسساته التقليدية (الأزهر، الطرق الصوفية إلخ) .. مانعَيْن من إيجاد بيئات صحية للتنشئة السياسية خارج حضانات الدولة

وفي المقابل لم يكن المجتمع قادرًا على إفراز نخب تمثل سياسيًّا تياراته المختلفة، إذ كان الضمور والشلل اللذان أصابا مؤسساته التقليدية (الأزهر، الطرق الصوفية، نقابات الحرفيين، نظام العمد، إلخ) مع عدم إيجاد كيانات بديلة (بانسداد الحياة الحزبية، وسيطرة الدولة على النقابات والاتحادات الطلابية، والتضييق على المجتمع المدني عمومًا) مانعَيْن من إيجاد بيئات صحية للتنشئة السياسية خارج حضانات الدولة، واتسع بسبب ذلك البون بين ساسة الدولة وساسة المجتمع، بحيث صار الأولون وحدهم مطلعين على دولاب العمل في الدولة، عارفين بكيفية تسيير أمورها، ملمين بالقوانين والثغرات وكيفية استغلالها وتجنبها، وقادرين على معرفة المعلومات وتحديد سبل إدارة هذا الجهاز العملاق، صاحب الدور الرئيس (وربما الأوحد) في تنظيم المجتمع، فيما كان ساسة المجتمع (إن جاز تسميتهم

بذلك) بعيدين عن التصور المنضبط لكيفية إدارة الدولة، وبعيدين -في الوقت ذاته- عن الأشكال المؤسسية المقوية لصلتهم بالجماهير.

وكانت المؤسسة الأمنية (مع القوانين) أهم وسائل الدولة في تفكيك تلك المؤسسات، وهي مؤسسة مثلت ركنًا رئيسًا لدولة محمدعلي منذ وجدت، بدءًا من إنشاء ديوان الوالي سنة 1805، ومرورًا برفع مستوى ثلاثة دواوين (ضمنها الجهادية والداخلية) إلى مستوى النظارة في عهد سعيد، وتحول النظارة لوزارة مع إعلان الحماية البريطانية، ووصولًا لما سبق الحديث عنه من "عسكرة" و"أمننة" مؤسسات الدولة في العقود السابقة للثورة، فلما قامت الثورة كانت أول إنجازاتها إعادة المجتمع إلى واجهة المشهد (وإن بشكل غير منظم)، ودفع الدولة للخلفية بكسر تلك العصا الأمنية، غير أنه سرعان ما ظهرت أزمة مزدوجة، فالثورة -التي كانت في أحد أبعادها تمكينًا للشعب وإخراجًا له من سلطان رجال الدولة- لم تفرز قيادات قادرة على التقدم للحكم (ظهر هذا مبكرا جدًّا، بالجدل حول الجهة التي يمكنها تسلم السلطة من مبارك، وكانت جل الخيارات المطروحة تتجه للدولة لعدم وجود البديل المجتمعي، فاقتُرح رئيس المحكمة الدستورية، والقوات المسلحة، وأما الاختيار من خارج الدولة فلم تنجح أي أسماء مطروحة في بناء توافق حولها، ولم يحظ أيها -منفردًا أو جماعة- بالقدر الكافي من الشرعية الذي يجعله بديلًا جادًّا) لعدم امتلاكها الآليات اللازمة لذلك، والكوادر التي أفرزها النظام (بيروقراطيته وجيشه ورجال أعماله) كانت

اتهاماتها بالضلوع في الفساد والجرائم بالمشاركة الإيجابية أو الصمت تنتقص من شرعيتها، فكانت المحصلة أن الدولة تراجعت للخلف، ولم يستطع أي طرف من خارجها التقدم للأمام بالثبات اللازم لاحتلال مواقعها، الأمر الذي أدى إلى العودة التدريجية للدولة لاحتلال مواقعها (على النحو الذي تبدى في تعيينات الرئيس مرسي الوزارية والاستشارية، وفي مشروعات القوانين المطروحة للمناقشة البرلمانية كالقانون المنظم للمجتمع المدني، وغير ذلك).

غير أن عدم امتلاك الدولة شرعية القوة التي تأسس عليها سلطانها عقودًا سابقة بسبب "تعرية هذه المؤسسات الأمنية من أي شرعية" من خلال مسار طويل من نزع الشرعية عنها

نصب تذكارى لشهداء ثورة 25 يناير بأيدي الثوار

بـدأ قبل الثورة واسـتمر بعدها ، وتحول خوف المجتمـع منهـا إلى غضـب (كـما ظهـر في جـل الحـالات التي حاولـت فيها الدولة اسـتخدام العنف) أو سـخرية (كـما ظهر في رد الفعل على فـرض حظر التجـوال على مدن القنـاة في آخر ينايـر 2013)، جعـل اسـتقرار تلـك العـودة والاسـتقرار عـلى الأوضـاع التـي تـؤول إليها صعبًا، فكانت النتيجة أن ظلت السلطة "ملقاة في الشوارع، ومـن يحاول التقاطها تحرق يده،" لأنـه لم يتقـدم إليهـا بعد مـن يحظـى بالشرعية اللازمة لذلك.

خلاصـة القـول أن الثـورة قـد رفضـت النمـوذج السـائد للنخب السياسـية، إذ لم تعد تجد في نخب الدولة الشرعية التمثيلية اللازمة، غـير أنهـا لم تقدم بعـد البديل الصالـح، وذلك لغيـاب المنصـات الصالحـة لإفـرازه، ومنهـا المحليـات والنقابـات، أو مـا يقـوم مقامهـا في الإدارة المبـاشرة لأمـور المجتمـع مـن خـارج الدولـة، والتماس معهـا وتمثيلهم لديها، بحيث يكـون التعامـل مـع جهـاز الدولـة وفهمه من خارجه، على النحو الذي نجح به لولا دا سيلفا في البرازيـل، أو رجب طيب أردوغان في تركيا على سـبيل المثال، وأن الإجابة عن هذا السؤال –سؤال التمثيل والنخبة السياسية– لن تقتصر على إيجاد قنوات أكثر جدية للتمثيل المجتمعي، وإنـما قد تمتـد لإعـادة النظـر في أسـئلة أخرى تتعلق ببنيـة النظام السـياسي، ودور التشاركية فيـه، والعلاقة بـين الحكومة المركزيـة والحكم المحـلي وتـوازن القـوى بينهـما، والتشابكـات بـين المؤسسـات المختلفة الوظيفيـة والجغرافية والدينيـة بأبعادها وغيرها، وهي أسـئلة لم تزل

إجابات الثورة عنها قيد التشكل، وستلعب دورًا كبيرًا في صياغة المستقبل وإتيان ثمار الثورة كل حين بإذن ربها.

3 – من الأسئلة إلى الإجابات، مرة أخرى

الأسئلة الحاكمة في هذا الصراع الجاري على أنقاض دولة محمدعلي تحتاج إلى وقت طويل للإجابة عنها، إذ إن هذا السيل من الأسئلة ينصب الآن فجأة على مجتمع تعرض "للدولنة" (أي الإيمان بالقيم التي فرضتها الدولة، فسحرته بسحرها، وصار يستلهمها حتى في معارضتها) بدرجات متفاوتة، كما تفككت مؤسساته التقليدية ولم يوجد البديل، فما عاد قادرًا على إيجاد آليات التفاوض التي تدير شؤون المجتمع بتقاطعاته الاجتماعية والوظيفية والجغرافية المختلفة، والانتقال إلى الإجابة عن تلك الأسئلة يحتاج لتجاوز صراع الشعارات الذي يحتل صدارة المشهد السياسي المصري منذ الثورة، والبدء في تمكين المجتمع –الذي كانت عودته للمشهد ودائرة صنع القرار الإنجاز الرئيس للثورة– بحيث يصير حاكمًا لأمره، ويمنع عودة الدولة التسلطية باستلامه زمام أموره، ولا يبدو تمكين المجتمع خيارًا يقبل القبول والرفض، وإنما السؤال الحقيقي يتعلق بالوقت والتكلفة اللازمين لهذا التمكين، إذ تحتاج عودة النظام السابق على ما كان عليه لما يشبه المعجزة أو الصمود السرمدي بعد انهيار "هيبة الدولة" وخوف المواطنين منها، وسقوط شرعية القانون كشرعية وحيدة مهيمنة، أو على الأقل صعود صور أخرى من الشرعيات الموازية كالشرعية الثورية، وشرعية الشريعة، وغيرها من أشكال الشرعية التي تستند إلى مطلقات متجاوزة للدولة يؤمن بها أصحابها وبالتالي يصعب إسقاطها.

والباب الرئيس لتمكين المجتمع يكون بإعادة بناء مؤسسات وسيطة تعبر عنه، سواء كان ذلك بإحياء المؤسسات السابقة (كالطرق، والأوقاف، ونقابات الحرفيين، ونظام العمد)، أو بإيجاد مؤسسات بديلة تقوم بذات الوظائف أو وظائف مشابهة (كالمحليات، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، مع تغيير الأطر القانونية الحاكمة لها في مصر، والتي فرغتها من مضامينها)، أو خليط منهما، وهذه المؤسسات هي التي ستقود عملية التغيير المبنية على تمكين المجتمع، والمنتجة لإرادته الحقيقية المتجنبة لجل عيوب الديمقراطيات التمثيلية التقليدية التي يظهر فيها الشعب في المشهد مرة كل بضع سنين، ثم يعاود الانسحاب، فتكون قدرته على فرض إرادته ضئيلة، وتأسره الهياكل الفارضة لنظم اقتصادية واجتماعية بعينها.

إن تمكين المجتمع –الذي يبدو مرجحًا وإن تأجل– يعني أن تقدم هذه الثورات جديدًا، لا على مستوى الإدارة الاقتصادية فحسب، وإنما على مستويات أخرى متعددة، كالتي سبقت الإشارة إليها، وستقدم الثورة وقتئذ إثباتًا آخر، يضاف إلى إثباتات لم تعد تحصى، تقول بخطأ فرانسيس فوكوياما فيما ذهب إليه حين قال: إن التاريخ قد انتهى بصعود الليبرالية الغربية، وإن تلك هي الفكرة الكاملة التي لا تحمل أية تناقضات تدعو لتجاوزها.